



المركز الإحصائي
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GCC-STAT



ملخص حول إحصاءات العمل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

2020

العدد: 5
يناير 2022م



تم إعداد هذا الإصدار لخدمة المستخدمين استنادًا إلى دليل الإصدارات الإحصائية المعتمد من قبل المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

نسخة إلكترونية من الإصدار

متاحة على الموقع الإلكتروني للمركز حسب الرابط التالي:

<https://www.gccstat.org/ar/statistic/publications/labor-statistics>

© جمادى الثاني 1443 هـ، يناير 2022 م

جميع الحقوق محفوظة

في حالة الاقتباس يرجى الإشارة إلى هذا الإصدار كما يلي:

المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية GCC-STAT، 2022 م، ملخص إحصائي حول إحصاءات العمل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 2020 م، مسقط - سلطنة عُمان.

جميع المراسلات توجه إلى:

المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ص.ب. 840، مسقط - سلطنة عُمان

هاتف: +968 24346499

فاكس: +968 24343228

البريد الإلكتروني: info@gccstat.org

الصفحة الإلكترونية: www.gccstat.org



المحتويات

رقم الصفحة

- 7 مقدمة
- 8 تنويه للمستخدمين
- 9 السكان في سن العمل
- 10 إجمالي السكان في سن العمل
- 12 السكان في سن العمل حسب النوع
- 13 العمالة
- 14 إجمالي العمالة
- 15 العمالة حسب النوع
- 16 العمالة حسب الجنسية
- 18 العمالة حسب فئات العمر
- 19 العمالة حسب المستوى التعليمي
- 20 العمالة حسب قطاع العمل
- 21 العمالة حسب المهنة
- 22 أبرز مؤشرات سوق العمل
- 23 معدل المشاركة في القوى العاملة
- 25 معدل البطالة
- 27 مصادر البيانات

فهرس الأشكال البيانية

رقم الصفحة

- شكل 1: إجمالي عدد السكان في مجلس التعاون، لعامي 2016م و 2020م 10
- شكل 2: توزيع السكان (%) حسب فئات العمر العريضة في مجلس التعاون، 2020م 10
- شكل 3: توزيع السكان (%) حسب حالة النشاط في مجلس التعاون، 2020م 10
- شكل 4: إجمالي عدد السكان في سن العمل في مجلس التعاون، للفترة 2016 - 2020م 11
- شكل 5: التوزيع النسبي (%) للسكان في سن العمل في دول مجلس التعاون حسب العمر، 2020م 11
- شكل 6: التوزيع النسبي (%) للسكان في سن العمل في مجلس التعاون حسب النوع، 2020م 12
- شكل 7: نسبة النوع للسكان في سن العمل في مجلس التعاون، للفترة 2016 - 2020م 12
- شكل 8: نسبة النوع للسكان في سن العمل في دول مجلس التعاون، للفترة 2016 - 2020م 12
- شكل 9: إجمالي عدد العاملين في مجلس التعاون لعامي 2016م و 2020م 14
- شكل 10: إجمالي عدد العاملين في مجلس التعاون، للفترة 2016 - 2020م 14
- شكل 11: نسبة العاملين (%) من إجمالي السكان في دول مجلس التعاون، 2020م 14
- شكل 12: التوزيع النسبي (%) للعاملين في مجلس التعاون والعالم حسب النوع، 2020م 15
- شكل 13: نسبة النوع للعاملين في مجلس التعاون، للفترة 2016 - 2020م 15
- شكل 14: نسبة النوع للعاملين في دول مجلس التعاون، 2020م 15

فهرس الأشكال البيانية (يتبع)

رقم الصفحة

- شكل 15: التوزيع النسبي (%) للعاملين في مجلس التعاون حسب الجنسية والنوع، 2020م 16
- شكل 16: التوزيع النسبي (%) للعاملين في دول مجلس التعاون حسب الجنسية، 2020م 16
- شكل 17: معدل التغيير (%) للعاملين في مجلس التعاون حسب الجنسية، للفترة 2016 - 2020م 17
- شكل 18: التوزيع النسبي (%) للعاملين في دول مجلس التعاون حسب الجنسية، للفترة 2016 - 2020م 17
- شكل 19: التوزيع النسبي (%) لإجمالي العاملين في مجلس التعاون حسب الجنسية وفئات العمر، 2020م 18
- شكل 20: التوزيع النسبي (%) للعاملين المواطنين في مجلس التعاون حسب النوع وفئات العمر، 2020م 18
- شكل 21: التوزيع النسبي (%) للعاملين الوافدين في مجلس التعاون حسب النوع وفئات العمر، 2020م 18
- شكل 22: التوزيع النسبي (%) لإجمالي العاملين في مجلس التعاون حسب الجنسية والمستوى التعليمي، 2020م 19
- شكل 23: التوزيع النسبي (%) للعاملين الذكور في مجلس التعاون حسب الجنسية والمستوى التعليمي، 2020م 19
- شكل 24: التوزيع النسبي (%) للعاملات الإناث في مجلس التعاون حسب الجنسية والمستوى التعليمي، 2020م 19
- شكل 25: التوزيع النسبي (%) لإجمالي العاملين في القطاع الحكومي في مجلس التعاون حسب الجنسية، للفترة 2016 - 2020م 20

فهرس الأشكال البيانية (يتبع)

رقم الصفحة

- شكل 26: التوزيع النسبي (%) لإجمالي العاملين في القطاع الخاص في مجلس التعاون حسب
الجنسية، للفترة 2016 - 2020م 20
- شكل 27: التوزيع النسبي (%) لإجمالي العاملين في مجلس التعاون حسب الجنسية وقطاع العمل،
2020م 20
- شكل 28: التوزيع النسبي (%) لإجمالي العاملين في مجلس التعاون حسب الجنسية وفئة
المهنة، 2020م 21
- شكل 29: التوزيع النسبي (%) للعاملين الذكور في مجلس التعاون حسب الجنسية وفئة
المهنة، 2020م 21
- شكل 30: التوزيع النسبي (%) للعاملات الإناث في مجلس التعاون حسب الجنسية وفئة المهنة،
2020م 21
- شكل 31: معدل المشاركة (%) في القوى العاملة للمواطنين في دول مجلس التعاون، للفترة
2016 - 2020م 23
- شكل 32: معدل المشاركة (%) في القوى العاملة للمواطنين الذكور في دول مجلس التعاون،
للفترة 2016 - 2020م 24
- شكل 33: معدل المشاركة (%) في القوى العاملة للمواطنات الإناث في دول مجلس التعاون، للفترة
2016 - 2020م 24
- شكل 34: معدل البطالة (%) للمواطنين في دول مجلس التعاون، للفترة
2016 - 2020م 25
- شكل 35: معدل البطالة (%) للمواطنين الذكور في دول مجلس التعاون، للفترة
2016 - 2020م 26
- شكل 36: معدل البطالة (%) للمواطنات الإناث في دول مجلس التعاون، للفترة
2016 - 2020م 26

مقدمة

يسر المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن يصدر هذا الملخص حول أهم مؤشرات إحصاءات العمل في مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 2020م، حيث يوفر الملخص صورة عن سمات إحصاءات العمل في دول مجلس التعاون، من خلال عرض البيانات على هيئة أشكال بيانية وانفوجرافيك على مستوى مجلس التعاون كتكتل اقتصادي واجتماعي موحد، وكذلك توزيعها حسب الدول الأعضاء مع تبيان لأبرز مؤشرات إحصاءات العمل بين دول مجلس التعاون خلال الفترة الزمنية 2016 - 2020م.

يأتي إعداد هذا الإصدار ضمن سلسلة إصدارات المركز الإلكترونية لمواكبة احتياجات المستخدمين بالتقارير الإحصائية الدورية، وفي حال الحاجة لمزيد من التفاصيل يمكن الوصول للبيانات الشاملة والتفصيلية من خلال الرابط التالي:

<https://dp.gccstat.org/>

تنويه للمستخدمين

1- معدل البطالة غير قابل للمقارنة بين دول مجلس التعاون نظراً لاختلاف منهجية حساب المعدل من حيث مصدر البيانات والتغطية والشمول والإسناد الزمني، ويعرف المتعطل بأنه الفرد غير العامل ويبحث عن عمل بجدية و متاح للعمل في حال توفرت فرصة عمل مناسبة، حيث يتم حساب معدل البطالة في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، ودولة قطر، ودولة الكويت، من خلال مسح القوى العاملة الذي يعتمد على معايير منظمة العمل الدولية لحساب المتعطلين، ويستخدم التعريف الضيق لحساب المعدل وذلك بتحديد أسبوع إسناد زمني يتم من خلاله قياس حجم المتعطلين والعاملين في فترة الإسناد الزمني (الاسبوع السابق / سبعة الأيام السابقة)، والذي يمكن على أساسه حساب معدل البطالة من قسمة إجمالي عدد المتعطلين على إجمالي عدد القوى العاملة (العاملين والمتعطلين) مضروباً في 100، أما الدول الأخرى مثل مملكة البحرين وسلطنة عُمان، فيتم حساب المعدل من خلال التسجيل من قبل الأفراد الباحثين عن عمل عبر المؤسسات المعنية بالتعطل في الدولة، ويتم التحديث دورياً وتسمى البطالة المسجلة.

2- الاختلاف في احتساب قيم بعض النسب بسبب تقريب الأرقام.

3- بيانات سلطنة عُمان ودولة الكويت لا تشمل العاملين في قطاع الأمن والدفاع.

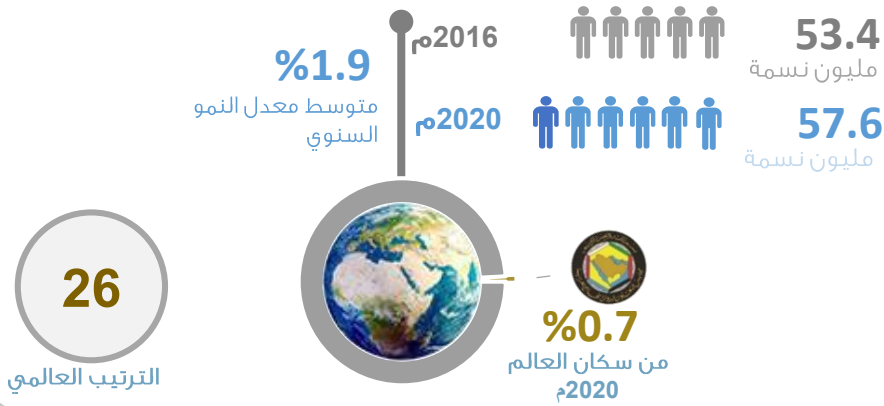


السكان في سن العمل

إجمالي السكان في سن العمل

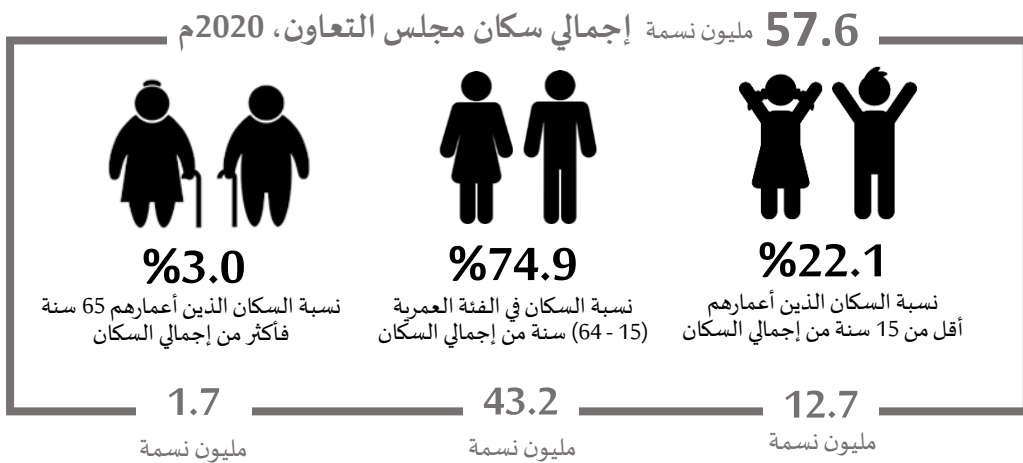
شكل 1: إجمالي عدد السكان في مجلس التعاون، لعامي 2016م و 2020م

السكان



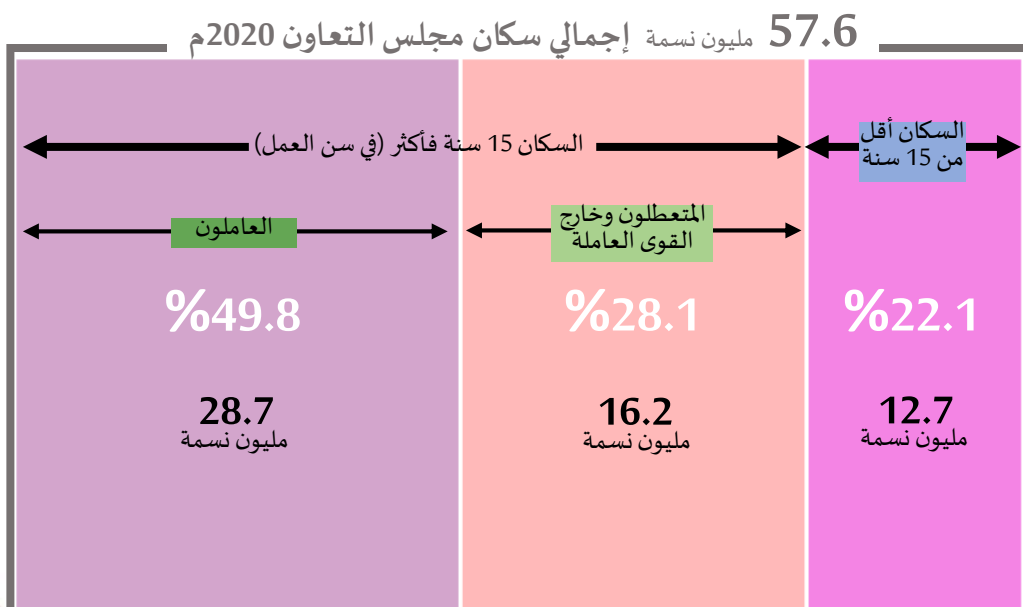
شهد مجلس التعاون نموًا سكانيًا سريعًا خلال الحقبة الزمنية الماضية. ويعتبر معدل نمو السكان لمجلس التعاون من أعلى معدلات النمو عالميًا، فقد ارتفع عدد سكان المجلس من 53.4 مليون نسمة في عام 2016م ليصل إلى 57.6 مليون نسمة في عام 2020م، بمتوسط نمو سنوي 1.9%. ويشكل سكان مجلس التعاون نحو 0.7% من إجمالي سكان العالم، حيث يحتل الترتيب 26 عالميًا. (شكل رقم 1)

شكل 2: توزيع السكان (%) حسب فئات العمر العريضة في مجلس التعاون، 2020م



يمتاز السكان في مجلس التعاون بأنه مجتمع فتي، فحوالي ربع السكان (22.1%) هم في الفئة العمرية (0 - 14 سنة) معظمهم على مقاعد الدراسة، بالإضافة إلى أنه مجتمع منتج، فحوالي ثلاثة أرباع السكان (74.9%) في الفئة العمرية المنتجة (15 - 64 سنة) والتي يقع على عاتقها إعالة الأفراد غير المنتجين. أما كبار السن في الفئة العمرية 65 سنة فأكثر فلا تتجاوز نسبتهم 3.0%. (شكل رقم 2)

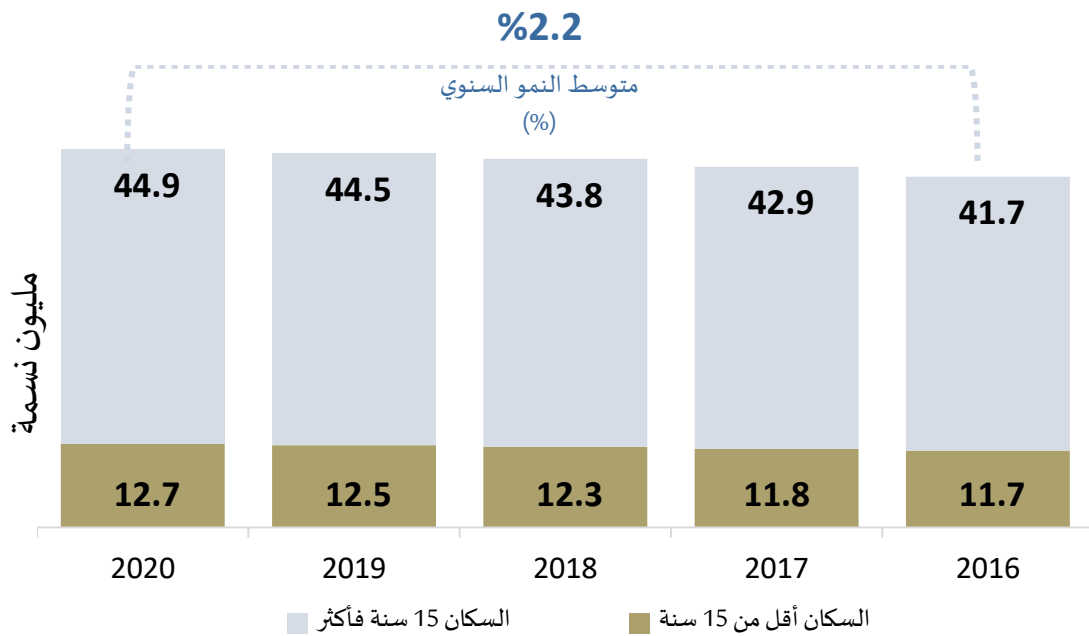
شكل 3: توزيع السكان (%) حسب حالة النشاط في مجلس التعاون، 2020م



ويتوزع السكان في سن العمل إلى ثلاث فئات، فئة السكان العاملين وفئة السكان العاطلين عن العمل (المتطلون) - يطلق على هاتين الفئتين السكان في القوى العاملة -، والفئة الثالثة هم السكان خارج القوى العاملة - أو ما يسمى سابقًا السكان غير النشيطين اقتصاديًا -. ويشكل السكان العاملون نحو 49.8% من إجمالي السكان في مجلس التعاون. (شكل رقم 3)

إجمالي السكان في سن العمل (يتبع)

شكل 4: إجمالي عدد السكان في سن العمل (15 سنة فأكثر) في مجلس التعاون، للفترة 2016-2020م

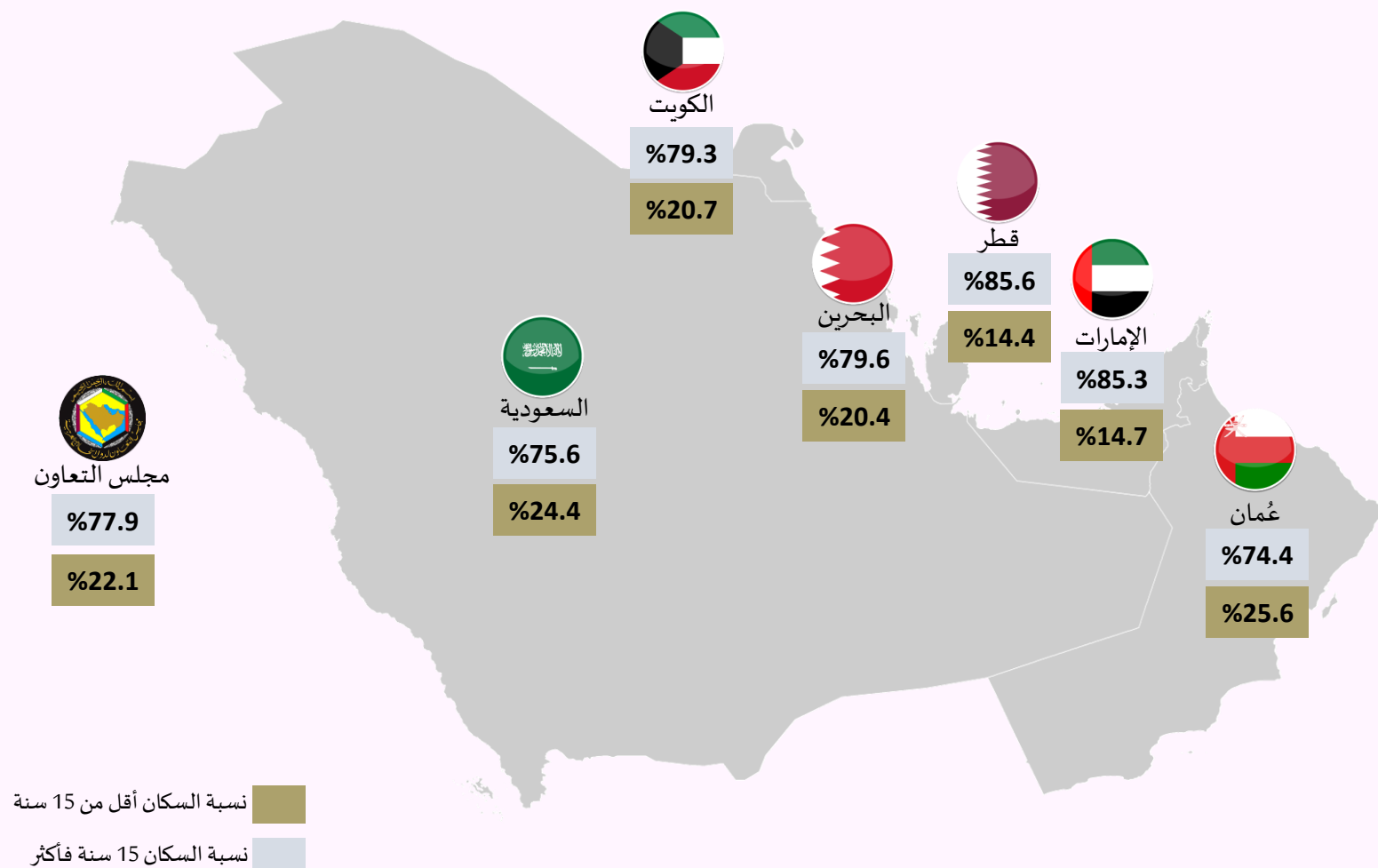


* اختلاف في بعض المجاميع بسبب التقريب

وشهد مجلس التعاون نموًا في إجمالي عدد السكان في سن العمل (15 سنة فأكثر)، ويعود ذلك إلى تدفق العمالة الوافدة لمواكبة وتلبية احتياجات التنمية في دول المجلس، حيث شكل أكثر من ثلاثة أرباع إجمالي السكان (77.9%) في عام 2020م نحو 44.9 مليون نسمة. وبلغ متوسط النمو السنوي للسكان في سن العمل بـ 2.2% خلال الفترة 2016 - 2020م.

وقد تباينت نسبة السكان في سن العمل (15 سنة فأكثر) في دول مجلس التعاون، فتصدرت دولتا الإمارات العربية المتحدة وقطر بنحو 85% لكل منهما، وذلك بسبب زيادة العمالة الوافدة. (شكل رقم 5)

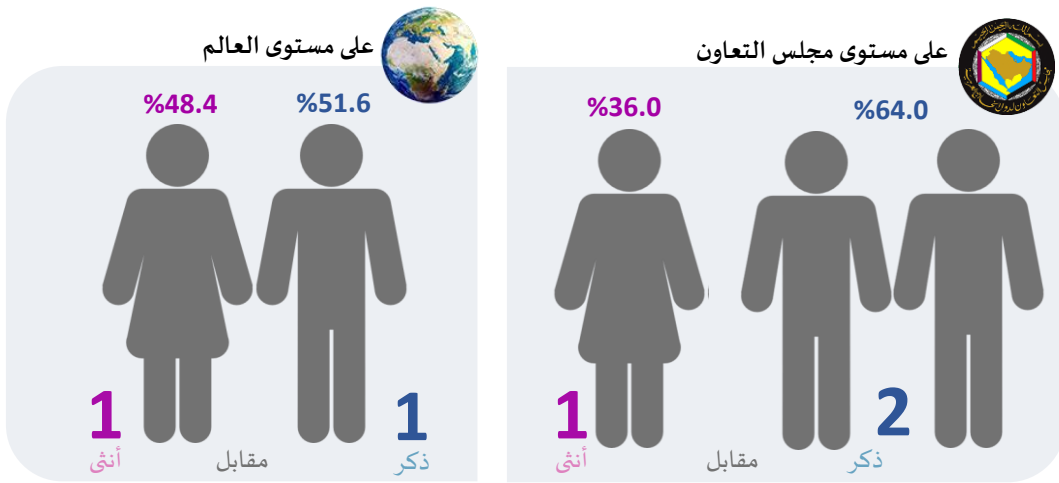
شكل 5: التوزيع النسبي (%) للسكان في سن العمل (15 سنة فأكثر) في دول مجلس التعاون حسب العمر، 2020م



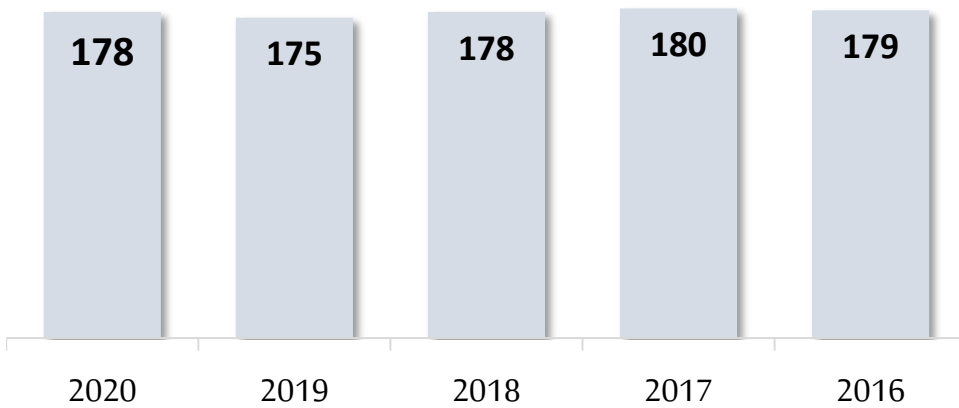
ملاحظة: لا تعتبر هذه الخريطة مرجعًا للحدود الإدارية والسياسية

السكان في سن العمل حسب النوع

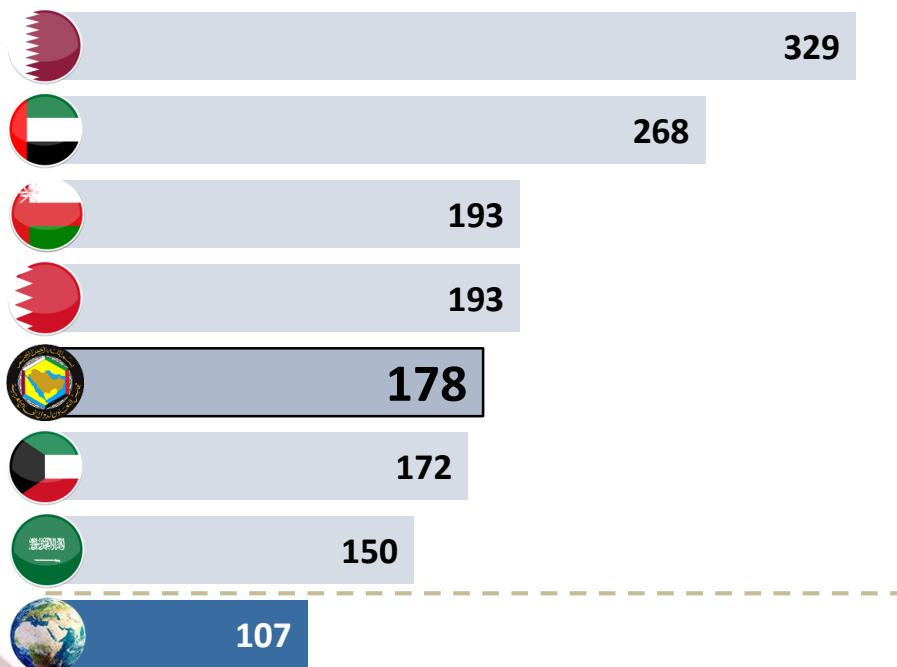
شكل 6: التوزيع النسبي (%) للسكان في سن العمل في مجلس التعاون حسب النوع، 2020م



شكل 7: نسبة النوع (ذكر لكل 100 أنثى) للسكان في سن العمل في مجلس التعاون، للفترة 2016 - 2020م



شكل 8: نسبة النوع (ذكر لكل 100 أنثى) للسكان في سن العمل في دول مجلس التعاون، 2020م



هناك توافق من حيث التركيب النوعي للسكان في سن العمل مع نظيره لإجمالي السكان، حيث توزع السكان في سن العمل في مجلس التعاون حسب النوع إلى ما نسبته 64.0% (28.7 مليون) من الذكور وما نسبته 36.0% (16.2 مليون) من الإناث في عام 2020م. (شكل رقم 6)

هناك ثبات نسبي لعدد الذكور والإناث في سن العمل لإجمالي السكان، حيث بلغت نسبة النوع في مجلس التعاون حوالي 178 ذكراً مقابل 100 أنثى ممن بلغت أعمارهم 15 سنة فأكثر مقارنة بـ 107 أنثى للسكان في سن العمل عالمياً في عام 2020م. (شكل رقم 7 و 8)

دولة قطر الأعلى ما بين دول المجلس في نسبة النوع (329 ذكراً مقابل 100 أنثى في سن العمل)، ويعود ذلك إلى حجم العمالة الوافدة من الذكور.

وفي المقابل المملكة العربية السعودية الأدنى في نسبة النوع بين دول المجلس (150 ذكراً مقابل 100 أنثى في سن العمل)، حيث أن نسبة الوافدين في سن العمل تعتبر الأقل بين دول المجلس. (شكل رقم 8)

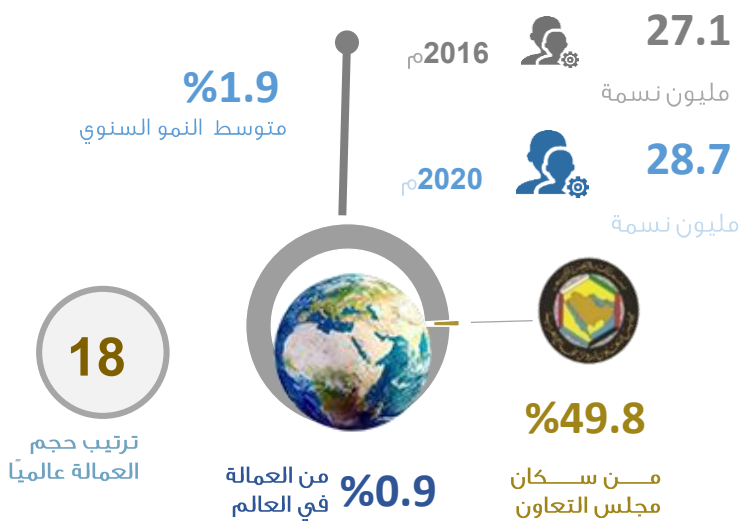


العمالة

إجمالي العمالة*

شكل 9: إجمالي عدد العاملين في مجلس التعاون، لعامي 2016م و 2020م

العمالة

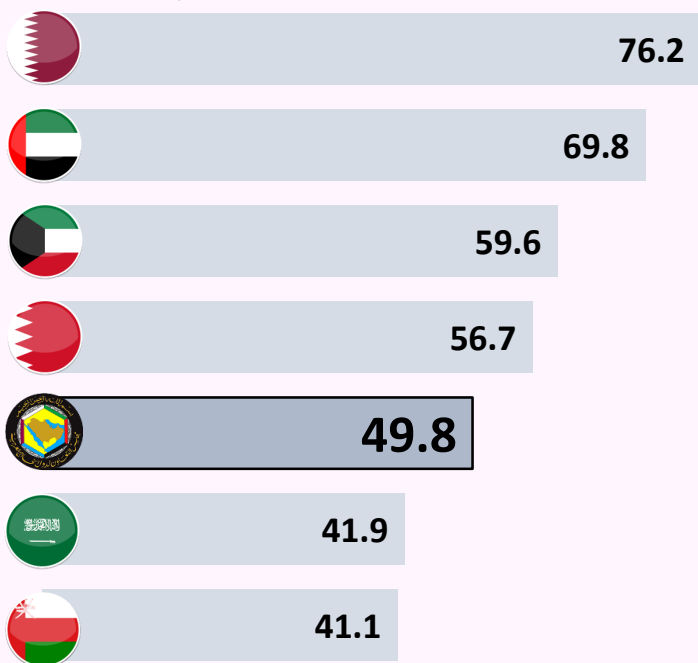


بلغ إجمالي عدد العاملين في مجلس التعاون نحو 28.7 مليون عامل في عام 2020م، وبمتوسط نمو سنوي بلغ 1.9% خلال الفترة 2016 - 2020م. (شكل رقم 9)

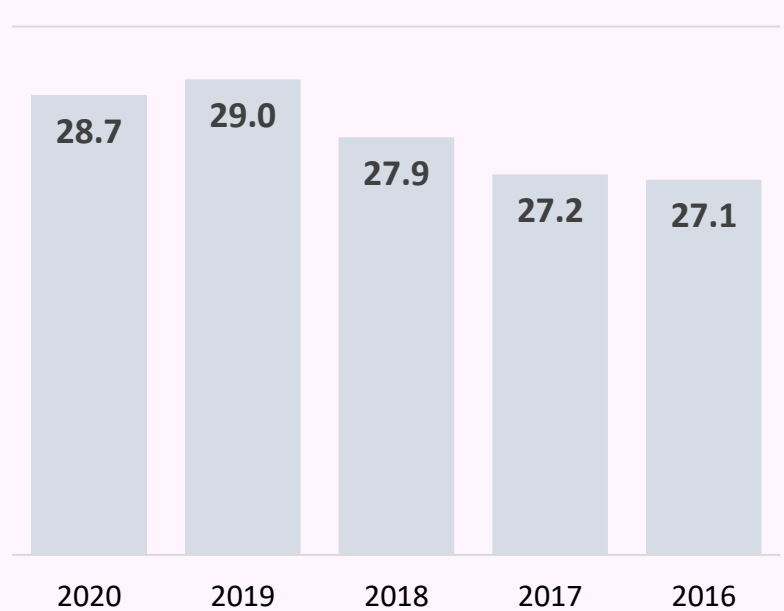
وشكلت العمالة في مجلس التعاون نحو 0.9% من إجمالي العمالة في العالم، واحتلت الترتيب 18 عالمياً. (شكل رقم 9)

كما شكلت العمالة في مجلس التعاون نحو نصف إجمالي السكان (49.8%). وتباينت هذه النسبة ما بين دول المجلس، حيث سجلت دولة قطر النسبة الأعلى (76.2%) وكل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان الأقل (41.9% و 41.1% على التوالي). (شكل رقم 11)

شكل 11: نسبة العاملين (%) من إجمالي السكان في دول مجلس التعاون، 2020م



شكل 10: إجمالي عدد العاملين (مليون) في مجلس التعاون، للفترة 2016 - 2020م

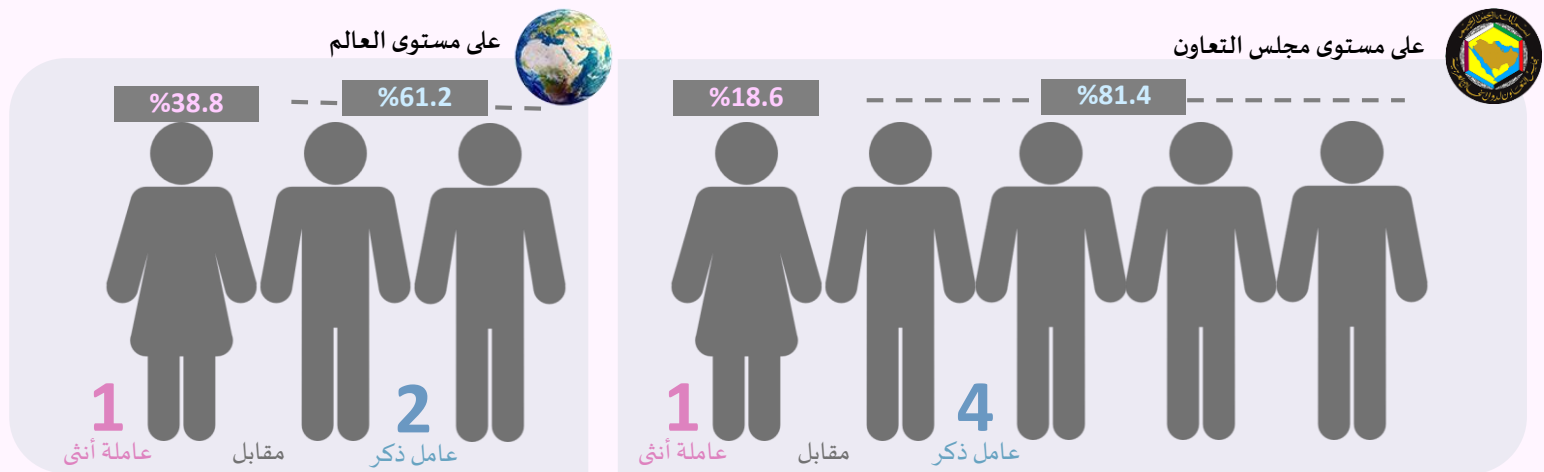


العمالة حسب النوع*

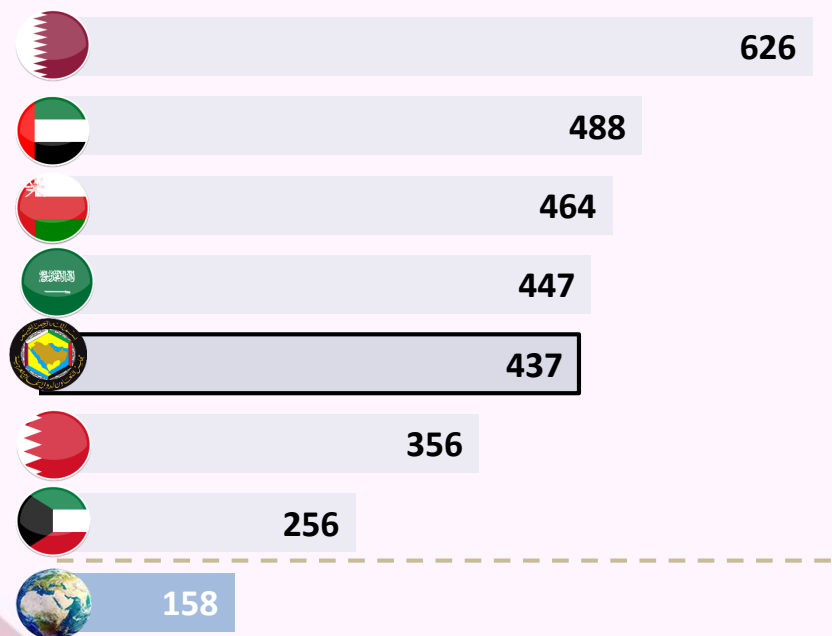
تميزت العمالة في مجلس التعاون بالغالبية الذكورية، حيث شكل الذكور ما نسبته 81.4% من إجمالي العمالة الكلية في مجلس التعاون، وتعتبر النسبة مرتفعة مقارنة بنسبة العاملين الذكور في العالم (61.2%). وتخطت نسبة النوع للعمالة في مجلس التعاون المعدل العالمي، حيث أن هناك أكثر بقليل من 4 عاملين ذكور مقابل كل عاملة واحدة في مجلس التعاون، بينما هناك أقل من عاملين من الذكور مقابل كل عاملة واحدة عالمياً (شكل رقم 12). وتراجعت نسبة النوع في مجلس التعاون بشكل تدريجي منذ عام 2016م. (شكل رقم 13)

وتصدرت دولة قطر دول مجلس التعاون في نسبة النوع (حوالي 6 عاملين ذكور مقابل عاملة واحدة)، تلتها دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان (حوالي 5 عاملين ذكور مقابل عاملة واحدة لكل منهما)، وذلك عائد إلى العمالة الوافدة الذكورية التي تطلبها الأعمال في جميع القطاعات والمجالات وبالأخص قطاعي التشييد والبناء والصناعة والتعدين. وسجلت دولة الكويت النسبة الأدنى في نسبة النوع بين دول المجلس (3 عاملين ذكور مقابل عاملة واحدة)، وهو ما يعكس مساهمة المرأة في سوق العمل بشكل أكبر مقارنة بدول المجلس الأخرى. (شكل رقم 14)

شكل 12: التوزيع النسبي (%) للعاملين (%) في مجلس التعاون والعالم حسب النوع، 2020م



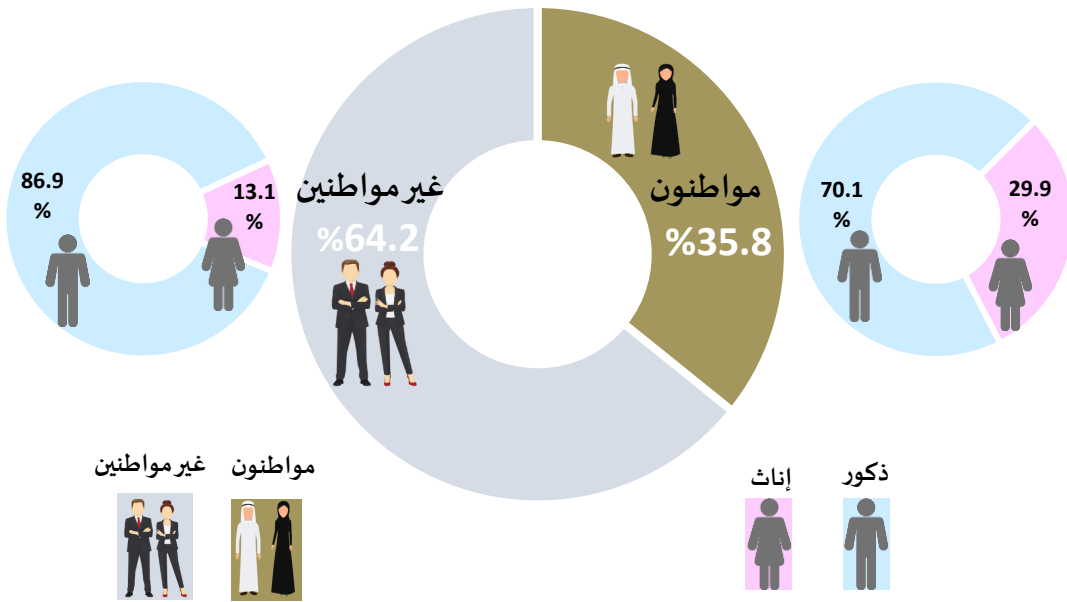
شكل 14: نسبة النوع للعاملين (ذكر لكل 100 أنثى) في دول مجلس التعاون، 2020م



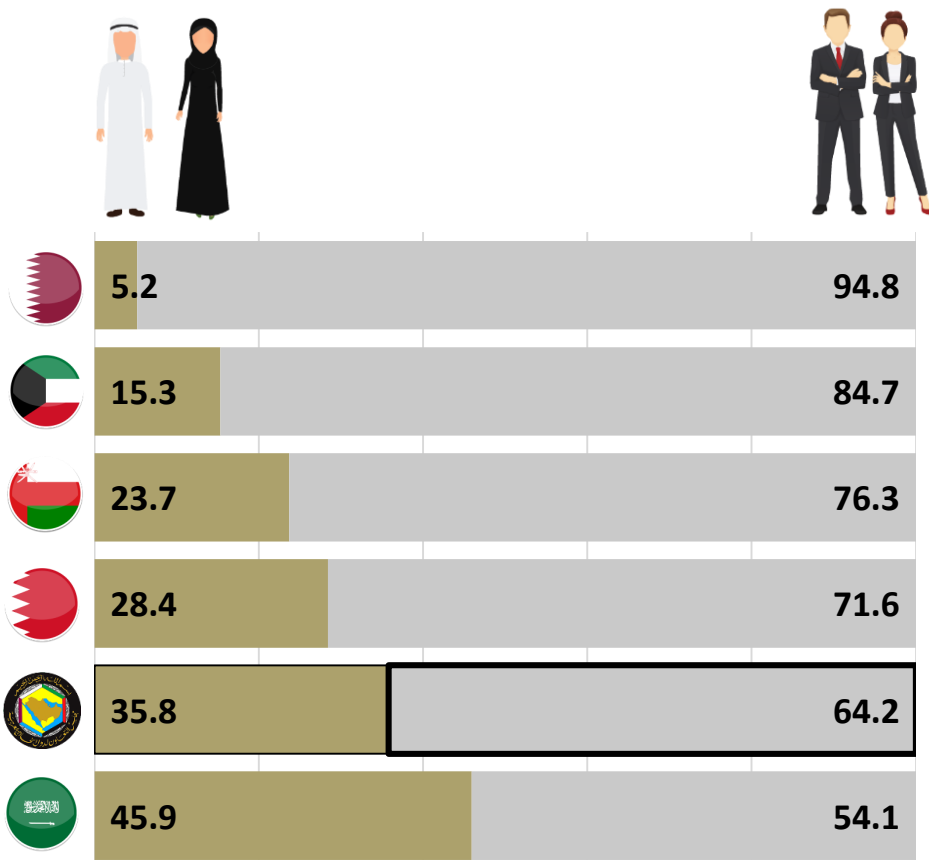
شكل 13: نسبة النوع للعاملين (ذكر لكل 100 أنثى) في مجلس التعاون، للفترة 2016 - 2020م



شكل 15: التوزيع النسبي (%) للعاملين في مجلس التعاون حسب الجنسية والنوع، 2020م



شكل 16: التوزيع النسبي (%) للعاملين في دول مجلس التعاون حسب الجنسية، 2020م



العمالة حسب الجنسية*

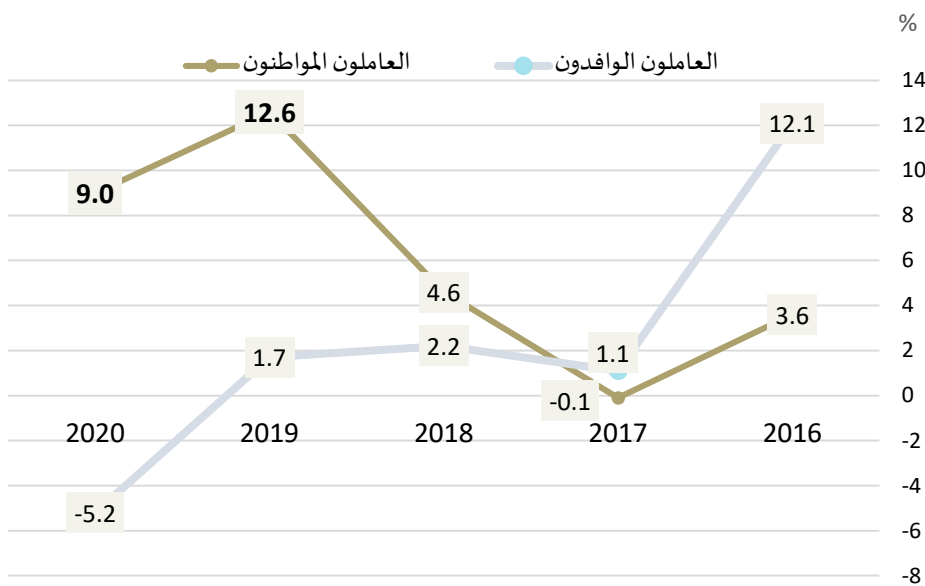
شكلت العمالة الخليجية (العاملون المواطنون الذكور والإناث) أكثر من ثلث العمالة الكلية بقليل في مجلس التعاون (35.8%)، حيث قدر حجمها بما يقارب 7.9 مليون عامل وعاملة في عام 2020م (لا يشمل دولة الإمارات العربية المتحدة).

وما زالت مساهمة المرأة في سوق العمل أدنى من المستوى المأمول، حيث توزعت كل من العمالة الخليجية والعمالة الوافدة لصالح الذكور (70.1% للمواطنين و 86.9% للوافدين). (شكل رقم 15)

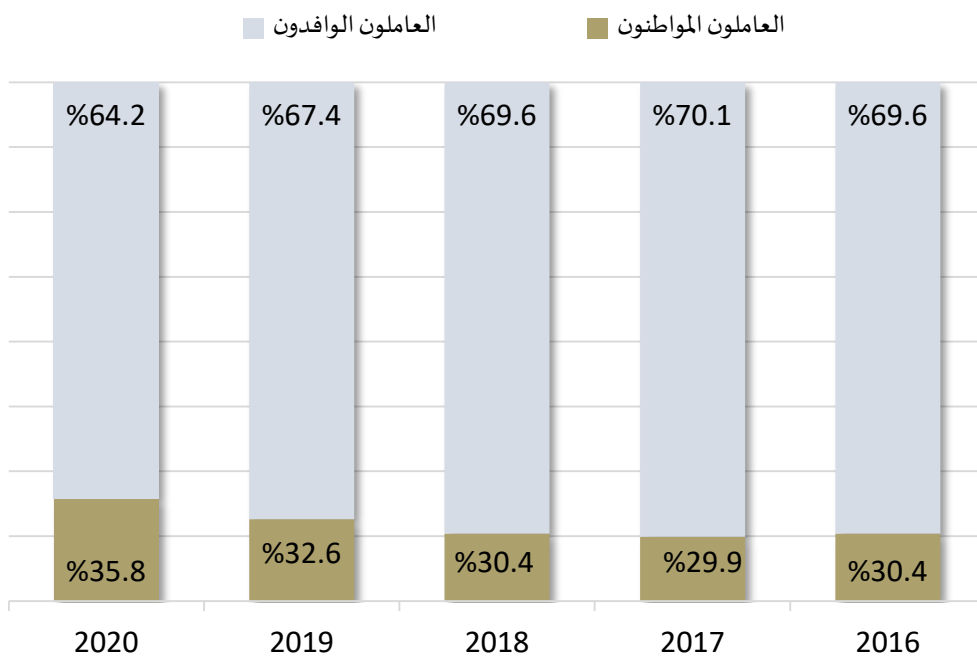
وتباين انخراط العمالة الخليجية في سوق العمل الخليجي ما بين دول المجلس، فباستعراض نسبة العمالة الخليجية من إجمالي العمالة الكلية في دول المجلس في عام 2020م، كانت النسبة الأعلى في المملكة العربية السعودية (45.9%)، بينما بلغت 5.2% في دولة قطر، وقد يعود ارتفاع النسبة في المملكة العربية السعودية إلى سياسة الإحلال للعمالة الوافدة وتمكين المرأة السعودية وانخراطها بشكل أكبر في سوق العمل في العديد من القطاعات والمجالات في المجتمع. ولا بد من التنويه هنا أن انخفاض نسبة العمالة المواطنة في كل من سلطنة عُمان ودولة الكويت يعزى إلى عدم شمول البيانات للعاملين في الأمن والدفاع والقوات المسلحة والذين هم معظمهم من المواطنين الذكور. (شكل رقم 16)

العمالة حسب الجنسية* (يتبع)

شكل 17: معدل التغيير (%) للعاملين في مجلس التعاون حسب الجنسية، للفترة 2016 - 2020م



شكل 18: التوزيع النسبي (%) للعاملين في مجلس التعاون حسب الجنسية، للفترة 2016 - 2020م



متوسط النمو السنوي للفترة
(%) 2020 - 2016



%4.1



%2.0

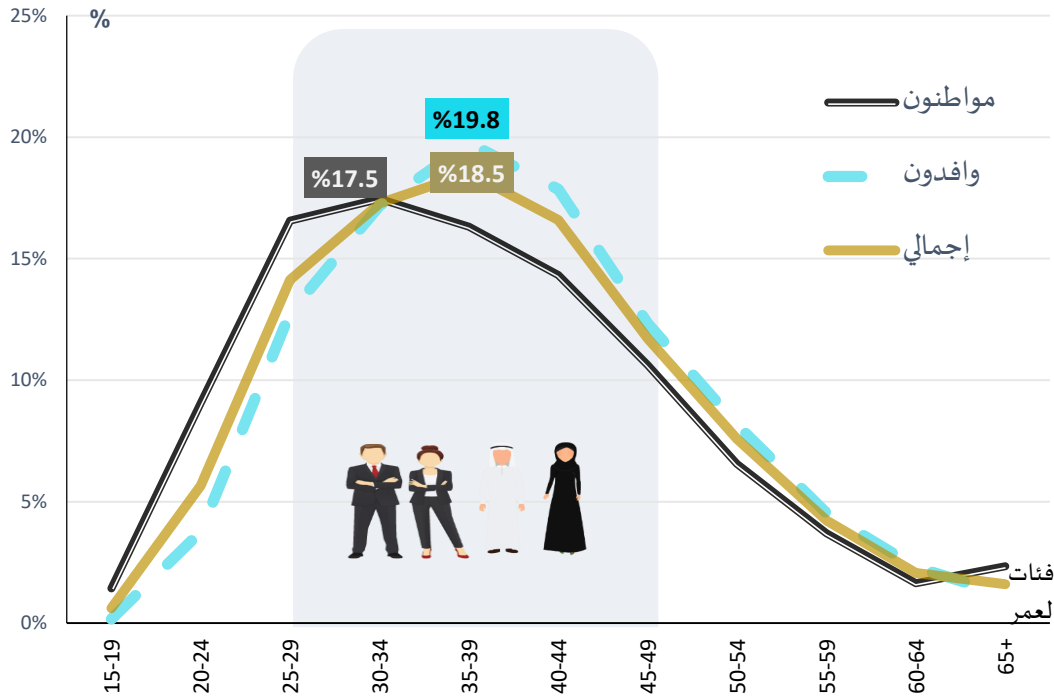
وهناك نمط تغيير إيجابي في مجلس التعاون ككل باتجاه ارتفاع نسب نمو العمالة المواطنة، حيث ارتفعت بنحو 4.6% و 12.6% و 9.0% في الأعوام الثلاث الأخيرة 2018م و 2019م و 2020م على التوالي، متزامناً مع تراجع في نسب نمو العمالة الوافدة منذ عام 2017م ليصل إلى 5.2% في عام 2020م وهو ما يظهر تأثير الجائحة الوبائية كوفيد-19 على سوق العمل في مجلس التعاون. (شكل رقم 17)

ويمكن القول أن سياسات التوطين ما زالت في طور التنفيذ والإحلال ولم تأت أكلها حسب ما تظهره نسبة العمالة الخليجية في مجلس التعاون خلال الفترة 2016 - 2020م، رغم النمط الإيجابي المسجل خلال الأعوام الأخيرة، وهذا ما يؤكد على أهمية الاستمرار بسياسات التوطين الهادفة إلى رفع مستوى مشاركة العمالة المواطنة. (شكل رقم 18)

العمالة حسب فئات العمر*

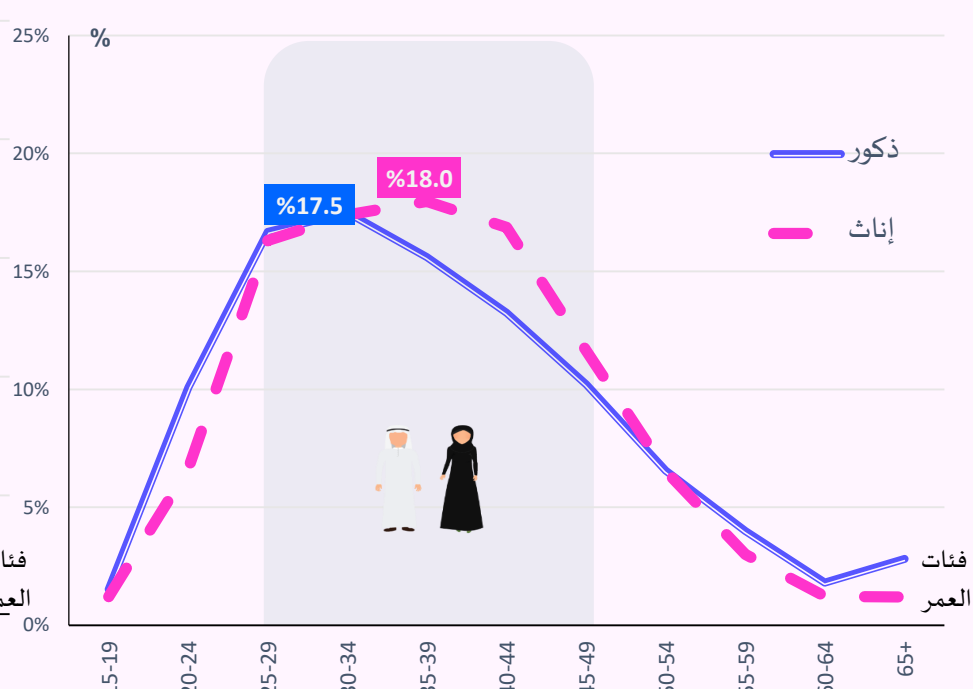
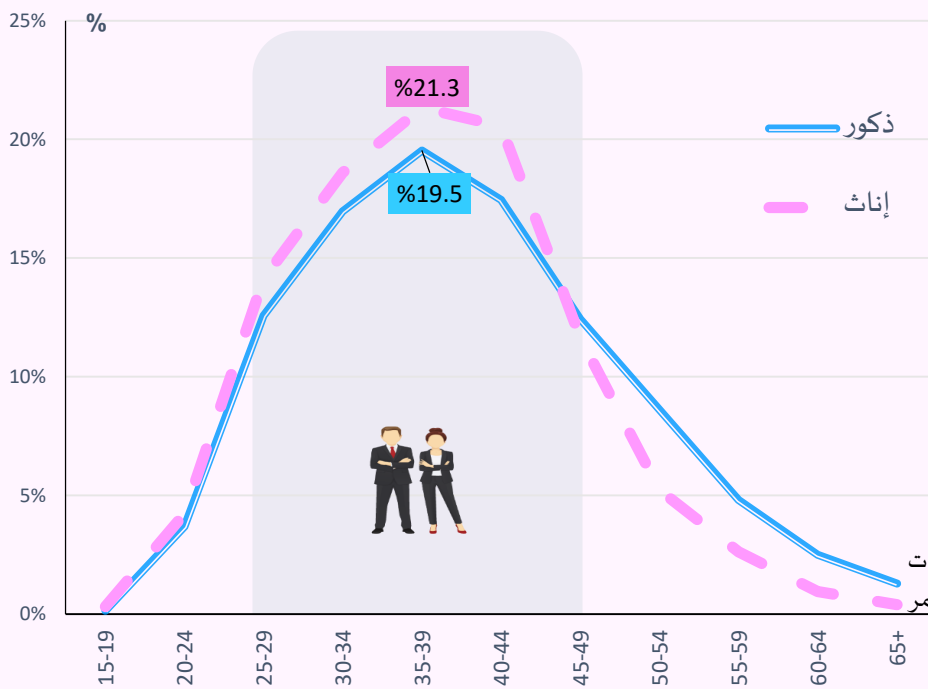
شكل 19: التوزيع النسبي (%) لإجمالي العاملين في مجلس التعاون حسب الجنسية وفئات العمر، 2020م

يتركز حوالي 78.3% من العمالة في مجلس التعاون في الفئة العمرية 25 - 49 سنة، وهي الفئة المنتجة والنشيطة اقتصادياً. وتقاربت هذه النسبة بين المواطنين والوافدين، حيث بلغت النسبة نحو 75.3% للمواطنين و 79.9% للوافدين. وتباينت هذه النسب بين دول المجلس بشكل طفيف.

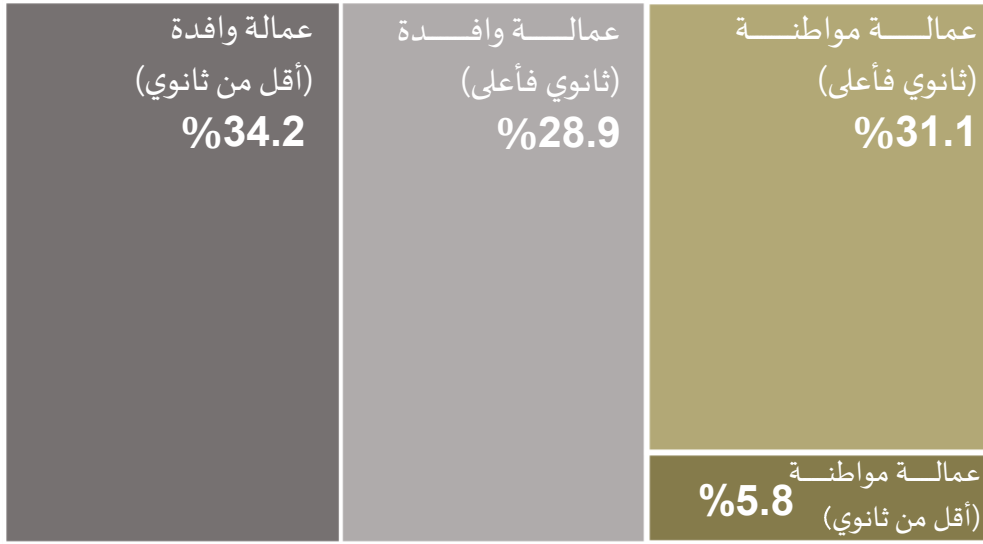


شكل 21: التوزيع النسبي (%) للعاملين الوافدين في مجلس التعاون حسب النوع وفئات العمر، 2020م (%)

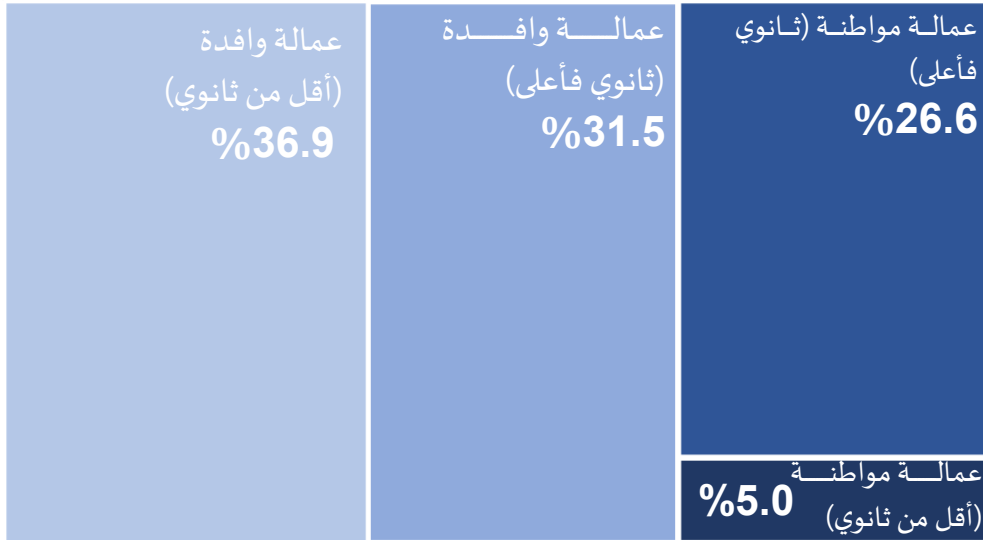
شكل 20: التوزيع النسبي (%) للعاملين المواطنين في مجلس التعاون حسب أنواع وفئات العمر، 2020م



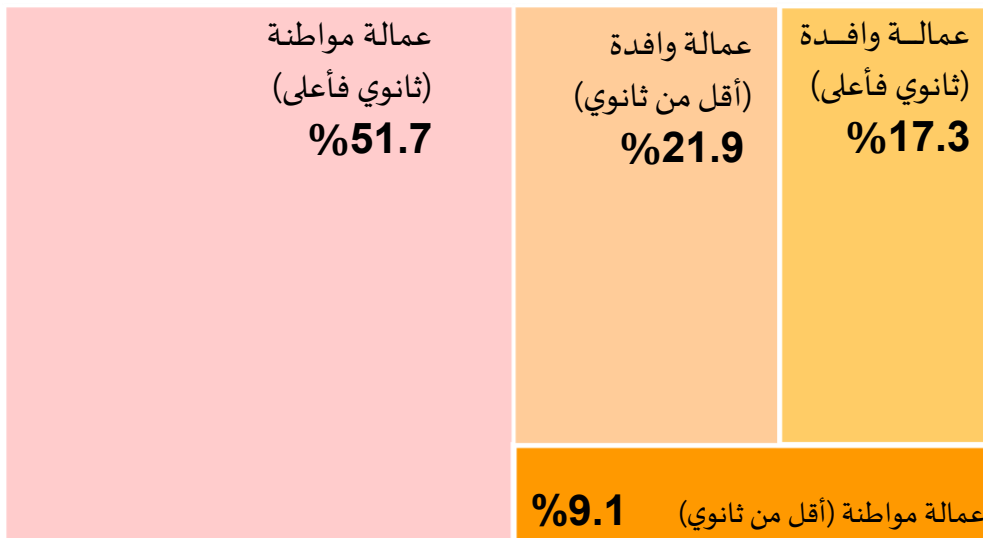
شكل 22: التوزيع النسبي (%) لإجمالي العاملين في مجلس التعاون حسب الجنسية والمستوى التعليمي، 2020م



شكل 23: التوزيع النسبي (%) للعاملين الذكور في مجلس التعاون حسب الجنسية والمستوى التعليمي، 2020م



شكل 24: التوزيع النسبي (%) للعاملات الإناث في مجلس التعاون حسب الجنسية والمستوى التعليمي، 2020م



العمالة حسب المستوى التعليمي*

شكّلت العمالة المواطنة الحاصلة على مستوى علمي ثانوي أو أعلى 31.1% من إجمالي العمالة في دول المجلس في عام 2020م، فيما بلغت نسبة العمالة الوافدة الحاصلة على مستوى علمي أقل من الثانوي نحو 34.2%، خلال نفس العام. وهذا مؤشر دل على أن هيكل القوى العاملة المواطنة تسير باتجاه العمالة ذات التحصيل العلمي الأعلى. (شكل رقم 22)

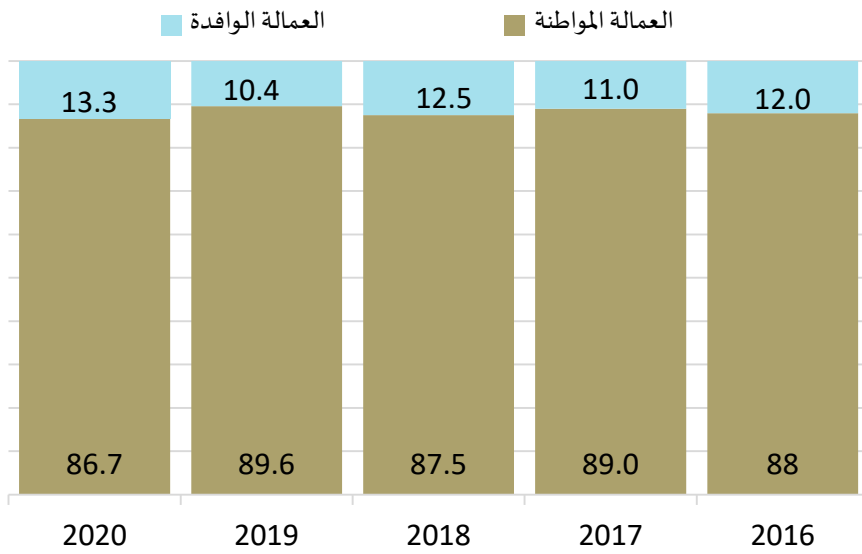
شكل الذكور النسبة الأعلى من العمالة الوافدة، كما لوحظ مدى تأثير المستوى التعليمي في توزيعهم، فالنسبة الأعلى من عمالة الذكور الوافدة ذات مستوى علمي أقل من ثانوي (36.9%) حيث تتركز العمالة الوافدة في المهن غير الماهرة مثل الخدمات والبناء والتشييد. (شكل رقم 23)

58.1% من العمالة الذكور في المستوى العلمي الثانوي فأعلى (26.6% المواطنين و 31.5% الوافدون). (شكل رقم 23)

أما الإناث، فتظهر البيانات أن عمالة الإناث أكثر تعليمًا لكل من المواطنات والوافدات، فحوالي ثلثي (69.0%) من عمالة الإناث ذات مستوى علمي ثانوي فأعلى (51.7% للمواطنات و 17.3% للوافدات). (شكل رقم 24)

العمالة حسب قطاع العمل*

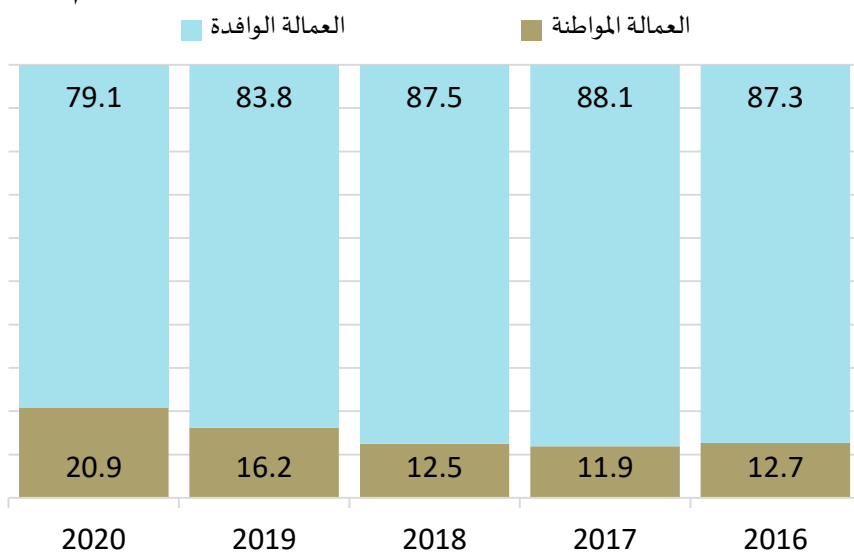
شكل 25: التوزيع النسبي (%) لإجمالي العاملين في القطاع الحكومي في مجلس التعاون حسب الجنسية، للفترة 2016-2020م



تركزت العمالة الوطنية في القطاع الحكومي في حين تركزت العمالة الوافدة في القطاع الخاص في دول المجلس مع تباين في توزيعهما عام 2020م. فشكلت العمالة الوطنية نحو 86.7% من العمالة في القطاع الحكومي. (شكل رقم 25)

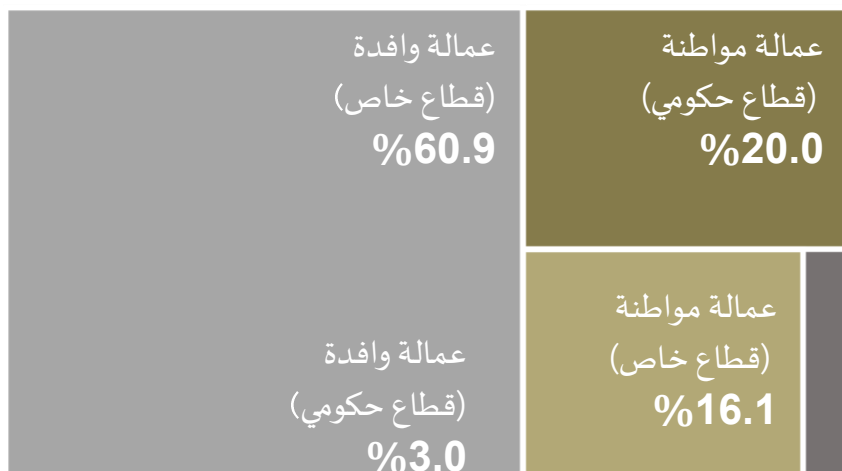
ومازالت العمالة الوطنية في القطاع الخاص ليست بالمستوى المأمول، حيث شكلت ما نسبته 20.9% من العمالة في القطاع الخاص في عام 2020م. وارتفعت هذه النسبة من 16.2% في عام 2019م إلى 20.9% في عام 2020م. (شكل رقم 26)

شكل 26: التوزيع النسبي (%) لإجمالي العاملين في القطاع الخاص في مجلس التعاون حسب الجنسية، للفترة 2016-2020م



وفي المقابل تراجعت العمالة الوافدة في القطاع الخاص من 83.8% في عام 2019م إلى 79.1% في عام 2020م. (شكل رقم 26)

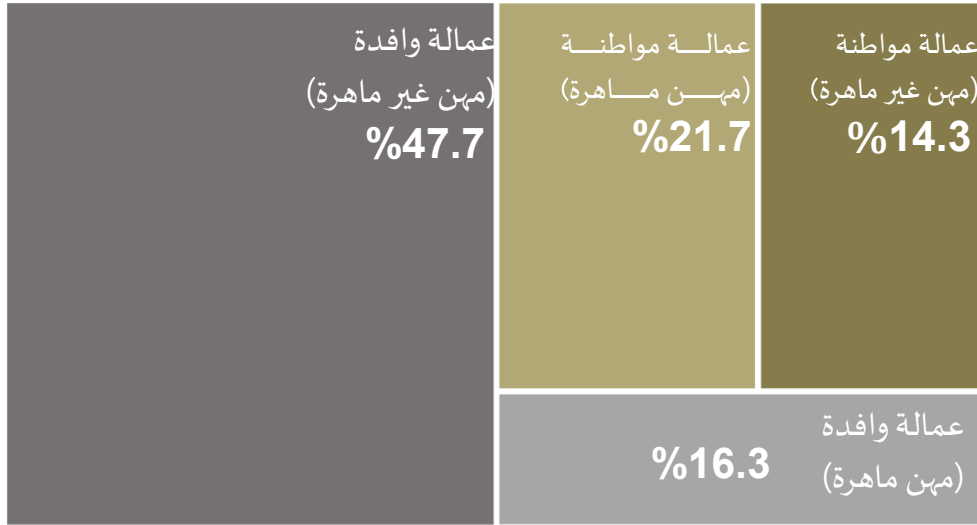
شكل 27: التوزيع النسبي (%) لإجمالي العاملين في مجلس التعاون حسب الجنسية وقطاع العمل، 2020م



وعلى مستوى مجلس التعاون، نجد ما يقارب 60.9% من إجمالي العاملين هي عمالة وافدة تعمل في القطاع الخاص، ونحو 20.0% عمالة مواطنة تعمل في القطاع الحكومي. (شكل رقم 27)

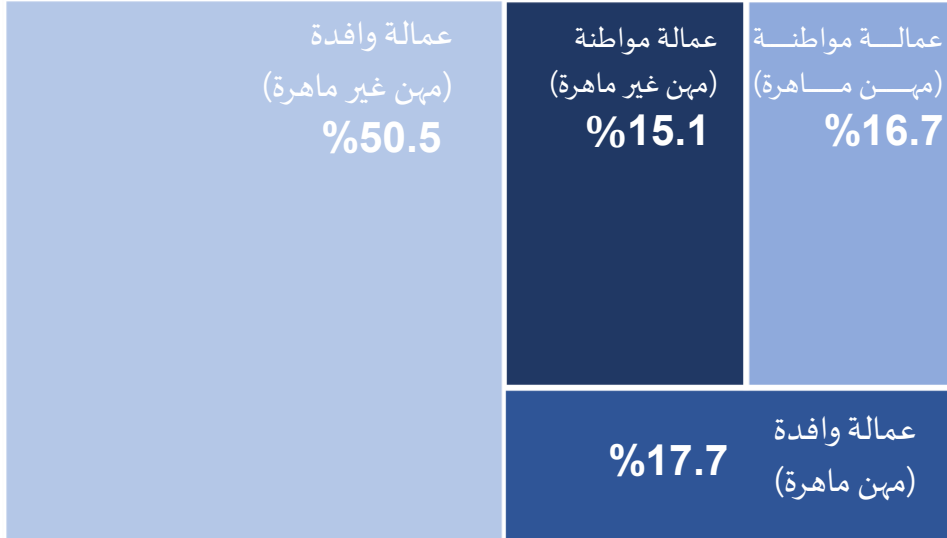
العمالة حسب المهنة*

شكل 28: التوزيع النسبي (%) لإجمالي العاملين في مجلس التعاون حسب الجنسية وفئة المهنة، 2020م



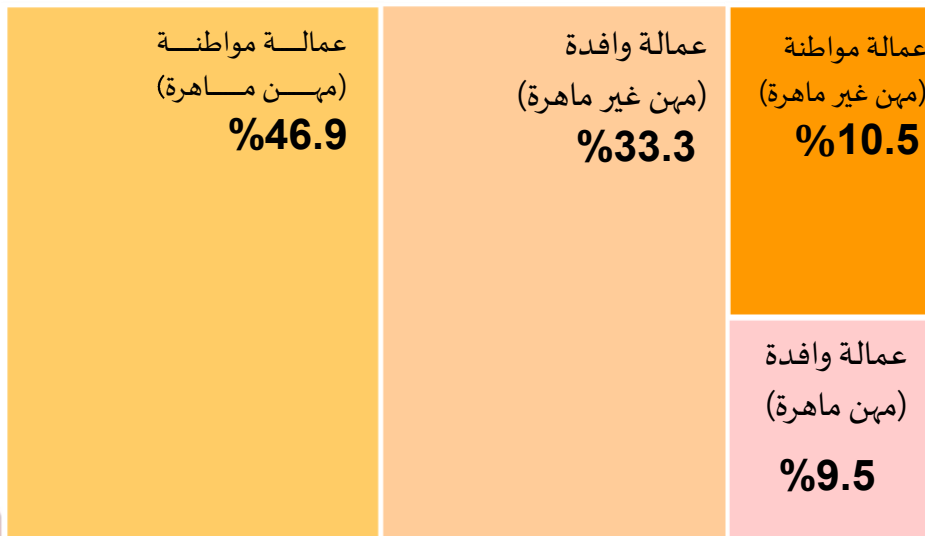
شكلت العمالة المواطنة في المهن الماهرة من إجمالي العمالة في دول المجلس حوالي 21.7% في عام 2020م، في حين بلغت نسبة العمالة الوافدة العاملة في مهن غير ماهرة من إجمالي العمالة حوالي 47.7% في نفس العام، وهذا مؤشر أيضاً على أن هيكلة القوى العاملة متخمة بالعمالة غير الماهرة. (شكل رقم 28)

شكل 29: التوزيع النسبي (%) للعاملين الذكور في مجلس التعاون حسب الجنسية وفئة المهنة، 2020م



وتباينت العمالة المواطنة الماهرة ما بين الذكور والإناث، وهو ما أظهرته بيانات الالتحاق بالتعليم العالي حيث نسبة الإناث الأعلى مقارنة بالذكور. فنسبة العمالة المواطنة الماهرة للإناث نحو 46.9% من إجمالي عمالة الإناث في مجلس التعاون، فيما كانت نسبة الذكور نحو 16.7% من إجمالي العاملين الذكور في مجلس التعاون (شكل رقم 29 و 30).

شكل 30: التوزيع النسبي (%) للعاملات الإناث في مجلس التعاون حسب الجنسية وفئة المهنة، 2020م



أما العمالة الوافدة غير الماهرة فهي السمة الأكثر لكلا الجنسين (50.5% للذكور مقابل 33.3% للإناث) (شكل رقم 29 و 30).



أبرز مؤشرات سوق العمل

معدل المشاركة في القوى العاملة*

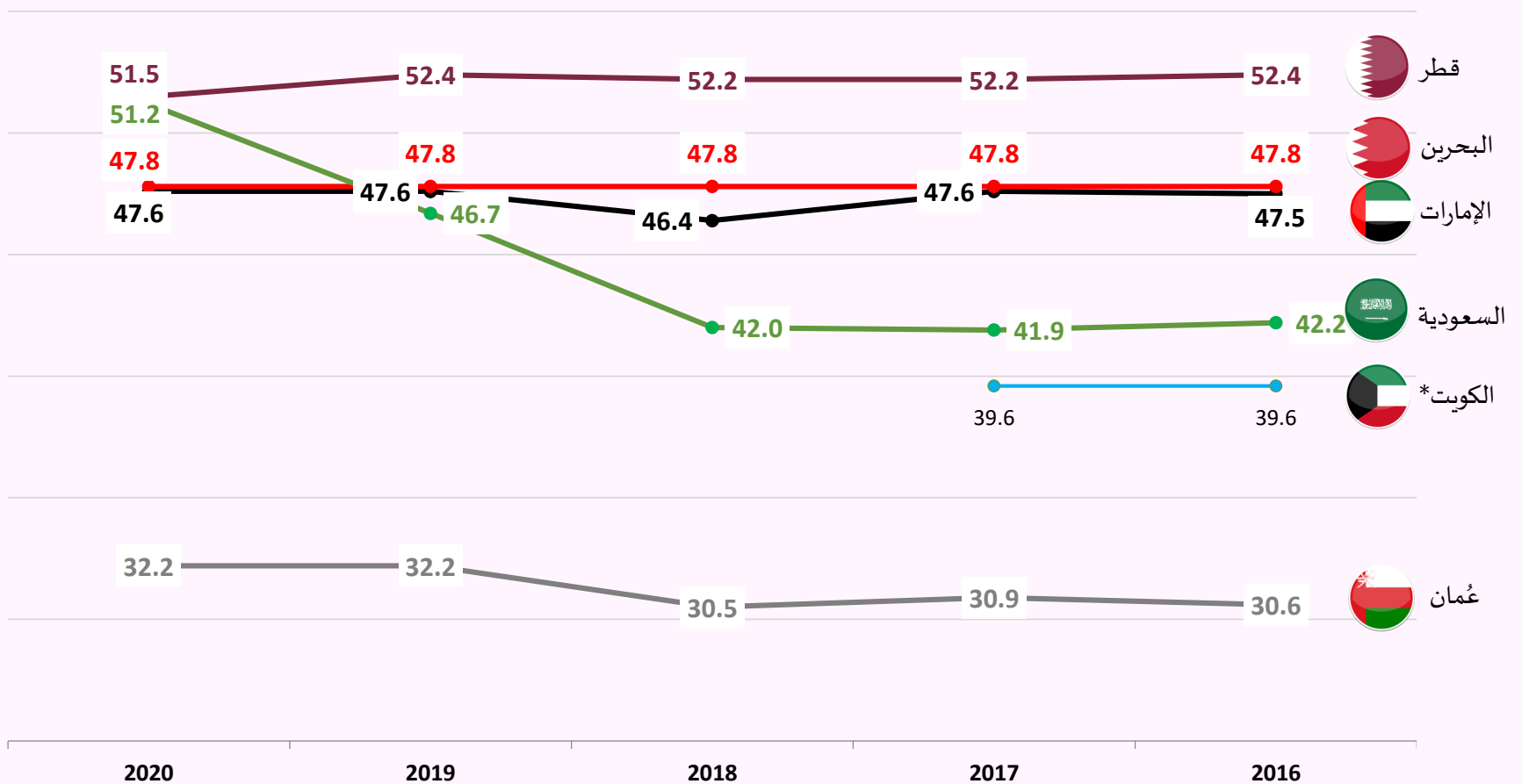
معدل المشاركة في القوى العاملة

هو نسبة السكان في سن العمل الذين يشاركون بنشاط في سوق العمل من خلال العمل أو البحث عن عمل. وهو مؤشر على حجم العرض من القوى العاملة في سوق العمل الذي يقيس الأداء الاقتصادي في الدولة، حيث يلعب دوراً أساسياً في دراسة العوامل التي تحدد حجم وتركيبه الموارد البشرية وفي وضع التوقعات المستقبلية للعرض في سوق العمل، وتأتي أهمية هذا المؤشر من استخدامه في صياغة سياسات التوظيف وتحديد الاحتياجات التدريبية واستخدامه للتخطيط المالي لأنظمة الحماية التأمينية (التقاعد والتأمين الاجتماعي) وحساب الحياة العملية المتوقعة لكل من الذكور والإناث.

يتباين معدل المشاركة في القوى العاملة ما بين دول المجلس لتسجل دولة قطر الأعلى، تلتها كل من مملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة. ويتباين المعدل أيضاً بين الذكور والإناث حيث مشاركة المرأة الخليجية ما زالت دون المستوى المطلوب بالرغم من تفعيل دورها وتمكينها اقتصادياً في بعض الدول في السنوات الأخيرة.

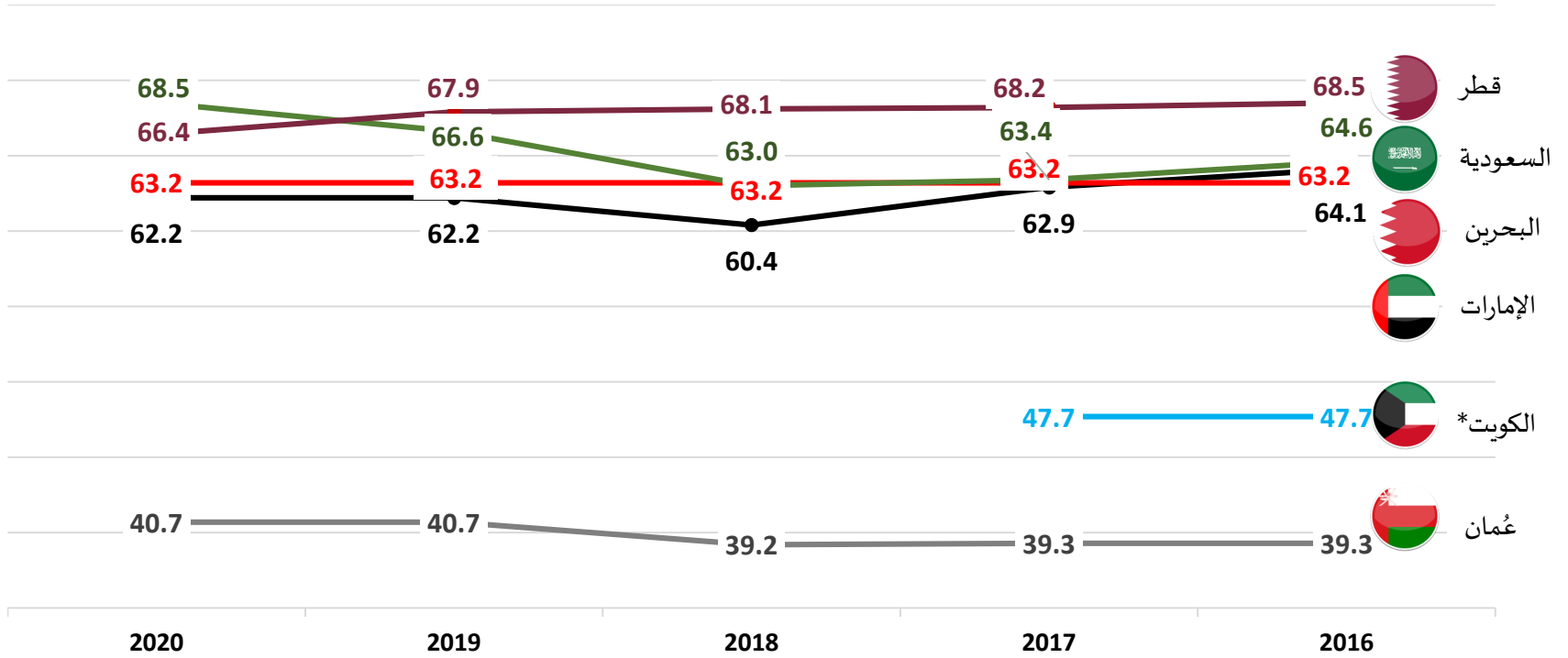
ويحسب معدل المشاركة في القوى العاملة بقسمة عدد القوى العاملة والتي تشمل العاملين والمتعطلين (15 سنة فأكثر) على عدد السكان في سن العمل 15 سنة فأكثر مضروباً في 100.

شكل 31: معدل المشاركة (%) في القوى العاملة للمواطنين في دول مجلس التعاون، للفترة 2016 - 2020م

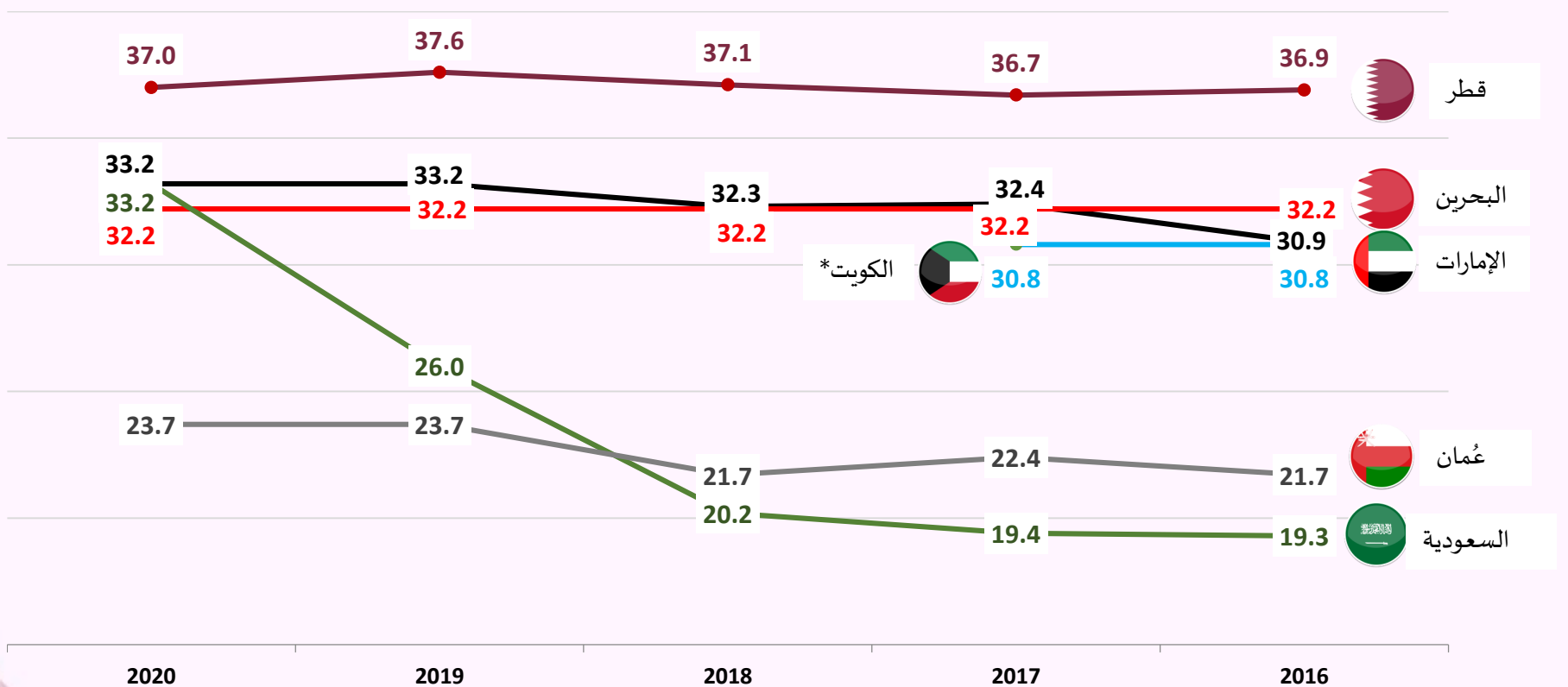


معدل المشاركة في القوى العاملة* (يتبع)

شكل 32: معدل المشاركة (%) في القوى العاملة للمواطنين الذكور في دول مجلس التعاون، للفترة 2016 - 2020م



شكل 33: معدل المشاركة في القوى العاملة (%) للمواطنات الإناث في دول مجلس التعاون، للفترة 2016 - 2020م



معدل البطالة*

معدل البطالة

من مؤشرات سوق العمل الأكثر انتشاراً واستخداماً، حيث أنه يقيس عدم الاستخدام الكامل للعرض في سوق العمل. ويمكن القول أنه يعكس قدرة اقتصاد الدولة على خلق فرص عمل للأشخاص الذين لا يعملون ويرغبون في العمل ومتاحون للعمل ويبحثون عنه بجدية ونشاط، فهو مؤشر على كفاءة وفعالية اقتصاد الدولة على استيعاب القوى العاملة فيه وعلى أداء سوق العمل فيها**.

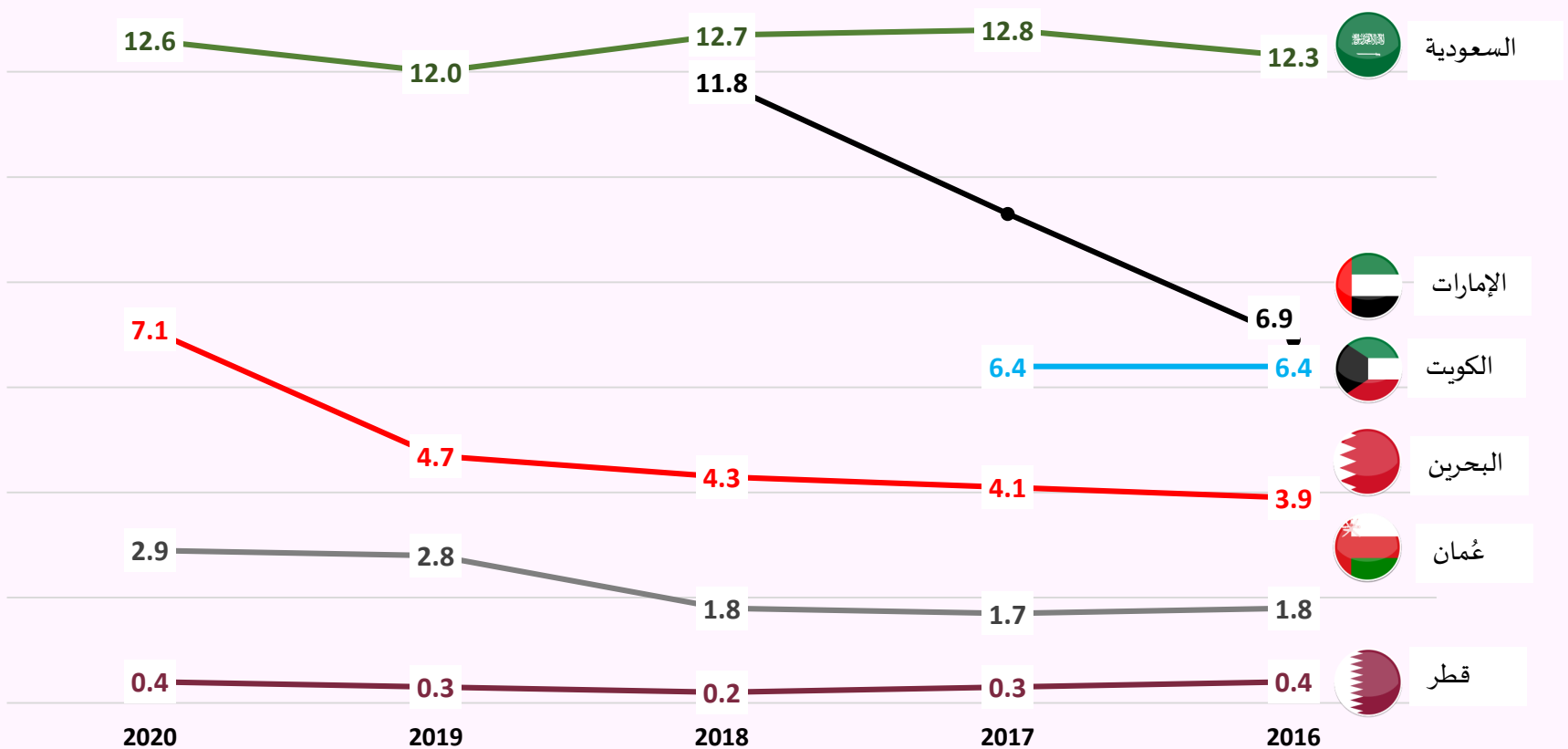
المملكة العربية السعودية الأعلى في معدلات البطالة للمواطنين، تلتها دولة الإمارات العربية المتحدة.

والمرأة السعودية الأعلى في معدلات البطالة (24.4% في عام 2020م) بين نظيراتها في دول المجلس.

وارتفاع معدلات البطالة في عام 2020م للمواطنين الذكور في ظل الجائحة الوبائية كوفيد - 19 (7.1% للمملكة العربية السعودية و 1.4% لسلطنة عُمان و 0.3% لدولة قطر).

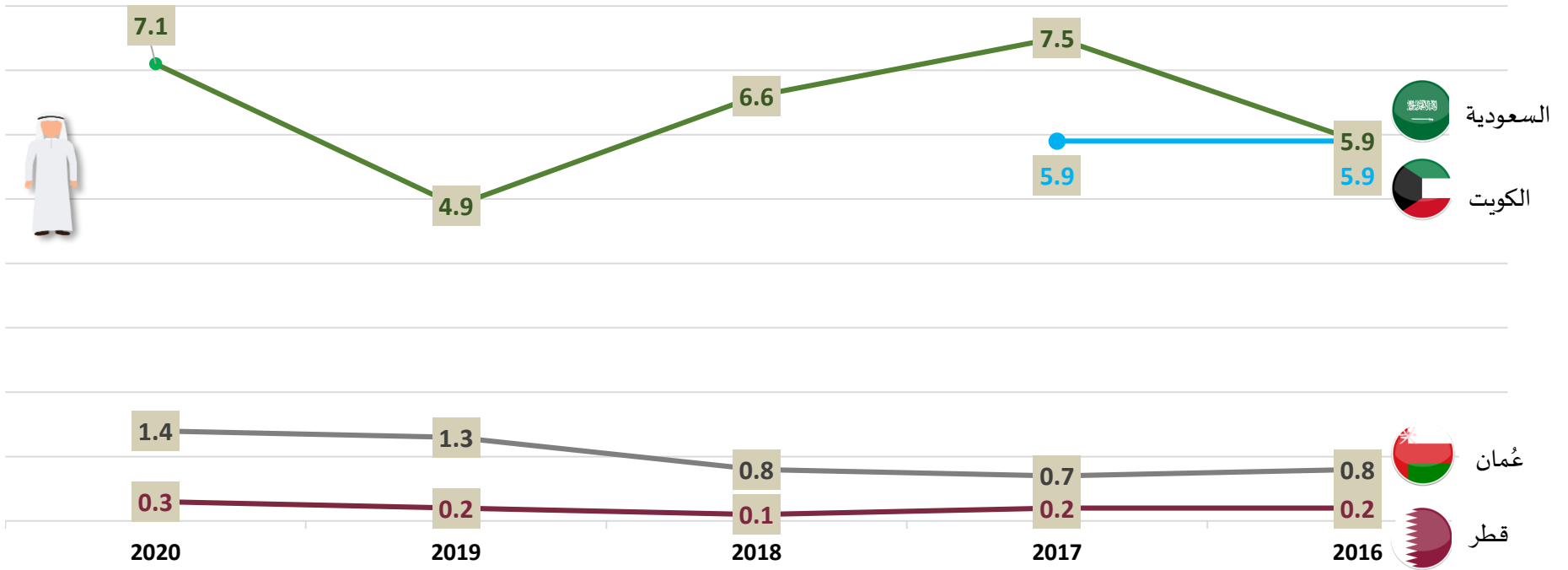


شكل 34 : معدل البطالة (%) للمواطنين في دول مجلس التعاون، للفترة 2016 - 2020م

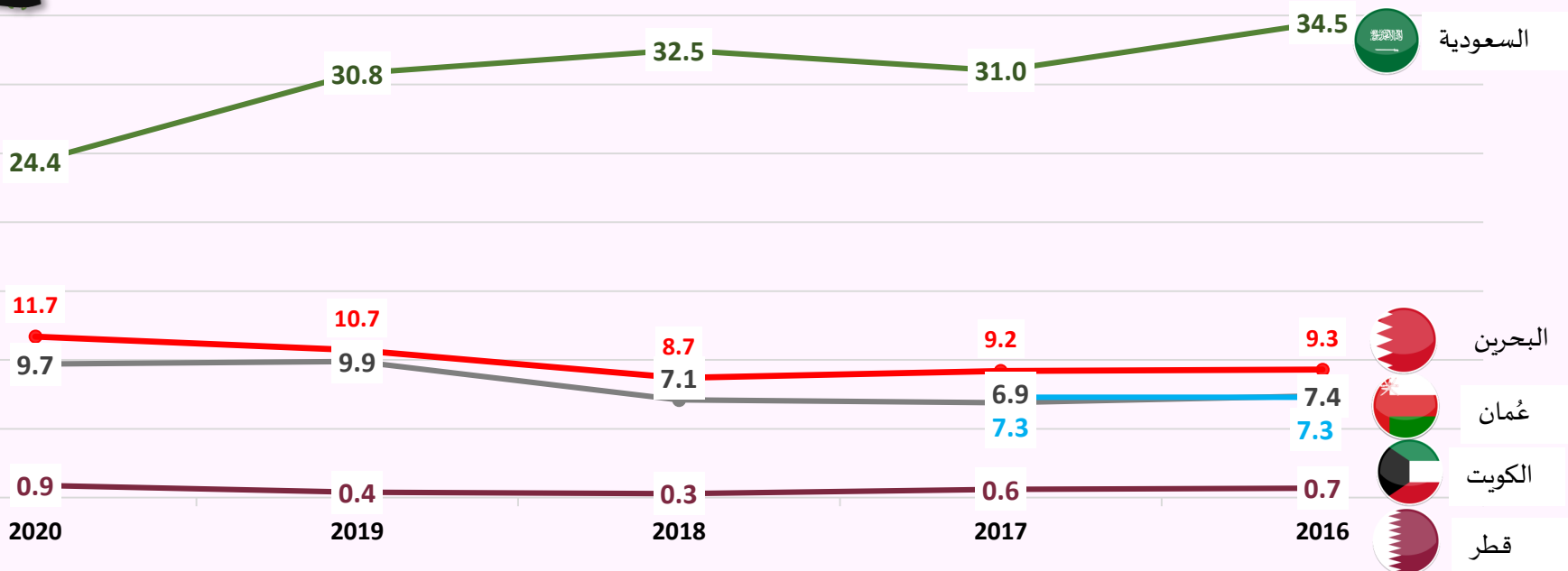


معدل البطالة* (يتبع)

شكل 35: معدل البطالة (%) للمواطنين الذكور في دول مجلس التعاون، للفترة 2016-2020م




شكل 36: معدل البطالة (%) للمواطنات الإناث في دول مجلس التعاون، للفترة 2016-2020م




* معدل البطالة في دولة الإمارات العربية المتحدة غير متوفر حسب الجنسية لعام 2020م، و معدل البطالة للذكور في مملكة البحرين غير متوفر، ومعدل البطالة لدولة الكويت يتوفر حتى العام 2017م فقط، كما أن بيانات عامي 2016م و 2017م من واقع مسح القوى العاملة 2016-2017م.


مصادر البيانات

2020

المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، دولة الإمارات العربية المتحدة
<http://www.fcsa.gov.ae> 


هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، مملكة البحرين
<http://www.cio.gov.bh> 

الهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية
<http://www.stats.gov.sa> 

المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، سلطنة عُمان
<http://www.ncsi.gov.om> 

جهاز التخطيط والإحصاء، دولة قطر
<http://www.qsa.gov.qa> 

الإدارة المركزية للإحصاء، دولة الكويت
<http://www.csb.gov.kw> 





قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية
<https://ilostat.ilo.org/> 

United Nation - Population Division / World Population Prospects 2019  **United Nations**
<http://population.un.org/wpp/Download/Standard/Population/>



المركز الإحصائي
للدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GCC-STAT



   gccstat  gcc-stat
www.gcc-stat.org